ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

المعايير المزدوجة والسياسات الإنتقائية

مقارنة بين الرؤية الغربية للحرب على قطاع غزة وأوكرانيا

إعداد: علي محمد
تحرير: شريف عبدالحميد

مقدمة

دخلت الحرب على غزة أسبوعها الثالث، حيث تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفها علي القطاع منذ يوم 7 أكتوبر، وهو قصف مُدمر تستخدم فيه اسرائيل قنابل ذات قوة تدميرية، وتزعم تقارير أيضا استخدام قنابل الفسفور الأبيض المحظورة دوليا، وقد أدي هذا القصف إلي مقتل 5087 من الفلسطينيين في قطاع غزة بينما وصلت الإصابات لأكثر من 15273 وفقا لإحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية حتي 23 أكتوبر 2023، وأفيد إن 70% من الضحايا هم من المدنيين لاسيما النساء والأطفال، كما دمرت إسرائيل 42% من البنية التحتية في قطاع غزة وفقا للأمم المتحدة، إن الجرائم التي تقدم عليهًا قوات الاحتلال والتي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني لا سميا اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، تجري تحت مرأي ومسمع من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت القانون الدولي للضغط علي روسيا في حربها علي أوكرانيًا في الوقت التي تتجاهل تطبيق أحكامه في قطاع غزة. وتظل تقدم هذه الدول بجانب الولايات المتحدة الدعم غير المحدود لإسرائيل وهو ما يشجعها على ارتكاب جرائم قد ترقي إلى مستوي جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. وللنظر في الدعم غير المحدود لإسرائيل يكفي القول إنها تلقت فقط من الولايات المتحدة بين عامي 1946 و2023، نحو 263 مليار دولار، باعتبارها المانح الرئيسي للميزانية الضخمة للجيش الإسرائيلي.

إن المعايير المزدوجة تجلت ايضا في إعلان الولايات المتحدة في 19 اكتوبر إنه بإمكان الإسرائيليين البقاء في الولايات المتحدة لمدة تصل إلى 90 يومًا دون تأشيرة. في الوقت التي ترفض فيه الضغط علي اسرائيل من اجل فتح ممرات آمنة من أجل نقل المرضي والمصابين لتلقي العلاج خارج قطاع غزة.

إن هذا السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة والدول الغربية لا توضح فقط الدعم اللامتناهي لإسرائيل لكنها تكشف عن معايير مزدوجة تجلت في حرب اسرائيل علي قطاع غزة. ففي الوقت التي دعمت فيه هذه الأطراف حق أوكرانيا في مقاومة الجيش الروسي، فإنها تقوم بوصم الفصائل الفلسطينية بالإرهاب لممارسة نفس الدور ضد القوات القائمة بالإحتلال، وفي الوقت التي تمنح فيه الداعمين لإسرائيل حرية التجمع والتظاهر في الدول الأوروبية تعتبر ذلك محظورًا عندما يتعلق الأمر بمظاهرات مؤيدة لفلسطين تطالب بوقف القصف ضد المدنيين، وفي الوقت الذي يلقي فيه المحتوي الإسرائيلي بما في ذلك المحتوي العنيف رواجًا على منصات التواصل الاجتماعي يواجه المحتوي الفلسطيني قيودًا على نسب الوصول والمشاهدات. لذلك فإن المعايير التي تتبعها الدول الغربية لم تعد تقبل الشك إنها معايير انتقائية ومزدوجة، إن هذه الدول تُخاطر بتقويض عقود من العمل على ارساء قواعد القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان العالمية الضامن لحماية المدنيين اثناء

الحروب وخارجها. وكمثال واضح على ذلك في أكتوبر 2023 اتهم 800 موظف في الاتحاد الأوروبي رئيسة المفوضية الأوربية بازدواجية المعايير في الحرب على غزة، وشملت انتقادات الموظفين تباطؤ رئيسة المفوضية في إدانة القصف المتواصل على المدنيين في قطاع غزة وتجاهل القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. كما انتقد الموظفون الموقف الغامض من المفوضية الأوروبية ناحية الحصار المفروض على قطاع غزة مقارنة بنفس الموقف ناحية الأعمال الروسية في أوكرانيا والتي وصفتهًا المفوضية الأوربية بالأعمال الإرهابية.

يركز هذا التقرير على المعايير المزدوجة التي اتبعتها بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص حرب اسرائيل على قطاع غزة مقارنة بالحرب الروسية على أوكرانيا كما يتطرق للسياسات التي اتبعتها وسائل الإعلام والصحف الغربية في الشأن نفسه، وأخيرًا سياسات الشركات التكنولوجية مثل "ميتا" بما تشمله من منصات مثل فيسبوك وانستغرام وكذا تيك توك ولأغراض هذا التقرير يقصد بالغرب بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندًا.

أولا: غير مسموح إلا لمؤيدي إسرائيل

تزامن القصف المُدمر لقوات الإحتلال الإسرائيلي علي قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023 مع مظاهرات وتجمعات سلمية في دول أوروبية مختلفة، بعض هذه التظاهرات كانت مؤيدة لفلسطين ودعت إلي وقف الجرائم ضد المدنيين في قطاع غزة بجانب الدعوة إلي وقف إطلاق النار، وبعضها كان مؤيدًا لإسرائيل ويصف الفصائل الفلسطينية بالإرهاب، إلا إن هذه التجمعات جري مواجتها بمعايير مزدوجة وسياسيات انتقائية وقيود مختلفة من الدول الأوروبية، حيث سمحت بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا والمانيا وهولندًا وبريطانيا وكندًا، بالمظاهرات والتجمعات المؤيدة لإسرائيل، بينما فرضت قيود في بداية القصف علي المظاهرات المؤيدة للقضية الفلسطينية والرافضة للإنتهاكات ضد المدنيين في قطاغ غزة كما تجلت المعايير المزدوجة التي اتبعتهًا بعض الدول الأوربية في حظر التجمعات السلمية المؤيدة لفلسطين والسماح بمثيلتهًا المؤيدة لإسرائيل وفصل الافراد المتعاطفين مع فلسطين من العمل، وإلغاء المؤتمرات والأحداث التي يقودها أفراد ينتمون للمنطقة العربية.

1. التظاهر والتجمع السلمي

ما أن بدأ القصف الإسرائيلي على القطاع وبدأت دعوات مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي تدعو للتضامن ضد جريمة الإبادة المرجح أن يقدم عليهًا قوات الإحتلال في قطاع غزة، غير إن هذه الدعوات

التي تتماشـي مع الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السـلمي وهي حقوق واردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية التي لطالمًا تغنت الدول الأوربية بالتصـديق عليه. كما واجهت هذه الدعوات أوامر بالإلغاء في دول أخري. ففي فرنسـا على سـبيل المثال تقدم وزير الداخلية بطلب لحظر المظاهرات المؤيدة لفلسطين إلا إن مجلس الدولة الفرنسي ألغي القرار ومنع حظر المظاهرات المؤيدة لفلسطين أو التي تطالب بوقف إطلاق النار.

في المانيا رفضت شرطة برلين طالبات تقدمت بهًا عدد من الجمعيات الفلسطينية والألمانية المستقلة التي حاولت عقد تجمعات سـلمية لرفض قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية في قطاع غزة من قبل الطيران الإسـرائيلي، وقد اعتبرت وزيرة الداخلية الألمانية إن هذه الدعوات قد تمثل معاداة للسـامية أو خطابات كراهية وفي خطابهًا للبرلمان الألماني أفادت الوزيرة إن هناك خطوط حمراء تتمثل في عدم التسامح مع التحريض المعادي للسامية أو المعادي لإسرائيل أو العنف. سياسات ربما تكون ممثلة اقدمت عليهًا دول أخري، فعلي سـبيل المثال في المملكة الهولندية أعلن رئيس وزراء الحكومة المؤقتة الهولندية مارك روته، في بيان لمجلس النواب الهولندي، أن البلديات سـتقوم بحظر المظاهرات والتجمعات السلمية المؤيدة للفصائل الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. في سويسرًا لم يسمح للمواطنين المتضامنيين مع القضية الفلسطينية في كانتونات زيورخ وبازل في سويسراً بذريعة "احتمال وقوع إصابات بشرية وأضرار في الممتلكات خلال المسيرات التي ينظمهًا مؤيدي فلسطين بينما سـمحت بعض الكانتونات الأخري مثل جنيف بالمظاهرات. في كندًا، أصـدر عمدة تورنتو بيانا افاد فيه إن التجمعات الفلسـطينية تدعم العنف وتهدد سـلامة وأمن الكنديين من اصـول يهودية. كما واجهت الولايات المتحدة التظاهرات التي خرجت لدعم فلسطين في نيويورك بحشـود من قوات الأمن وتعرض عدد من الأشخاص الذين شاركوًا في هذه التظاهرات للإحتجاز التعسفي والاعتقال القسري.

صورة لحشود من الشرطة الأمريكية اثناء مظاهرة داعمة لفلسطين

علي الجانب الاخر سـمحت الدول الأوربية بتظاهرات مؤيدة لقوات الإحتلال الإسـرائيلي ولم تضـع اي قيود قد تحول دون تنظيم هذه التظاهرات بل على العكس يسـرت الدول هذه المظاهرات وجرت هذه المظاهرات في حماية من الشرطة وذلك في الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وإيطاليا.

ففي ألمانيا سـمحت شـرطة برلين لمؤيدي إسـرائيل بتنظيم مظاهرات وتجمعات من أجل المطالبة بإطلاق سـراح الرهائن والأسـري المحتجزين لدي الفصـائل الفلسـطينية. وفي 9 أكتوبر سـمحت فرنسـا بتظاهرة لبعض من مؤيدي اسـرائيل للتضـامن مع اسـرائيل ضـد العملية التي قامت بهًا الفصـائل الفلسطينية. في كندًا التي حظرت مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين في بادئ الأمر، رحبت بالمظاهرات التي قادها افراد من الديانة اليهودية لإدانة الفصائل الفلسطينية والمطالبة بإطلاق سراح الرهائن والأسري.

في المقابل وخلال الحرب الروسية على أوكرانيا سمحت بعض الدول الأوروبية بتظاهرات حاشدة لرفض الحرب الروسـية على أوكرانيا والتي بدأت في فبراير 2022، وكان أقرب هذه التظاهرات بعد مرور عام على هذه الحرب حيث خرجت مظاهرات في برلين لدعم أوكرانيا وجري إضـاءة بعض البنايات بالعلم

الأوكراني اثناء المسيرات التي أمنتها شرطة برلين. كما شجعت المؤسسات الحكومية في بلجيكا وفرنسا وبولندًا علي التظاهر دعمًا لأوكرانيًا ورفضًا للحرب الروسية. تبين هذه السياسات الانتقائية في القبول بمظاهرات ورفض الأخري إن الدول الأوروبية والولايات المتحدة تنظر إلى حقوق الإنسان كإنها حقوق قابلة للتجزئة وهو على عكس ما جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يصادف هذا العام الذكري الخامسة والسبعين منه.

إننا نذكر بإن الحق في التجمع السلمي مكفول بموجب المعاهدات والصكوك الدولية وبموجب المادة 20(1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تنص علي إنه "لكل شخص حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية."، كما إن المادة 21 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية نصت على ضمان الحق في التجمع السلمي وعدم جواز فرض قيود على هذا الحق إلا تلك القيود التي تتناسب وحماية الأمن القومي والتي يجب ألا تفرض من قبل الدولة إلا وفقا للقانون، ما يدعو للاسف أيضا إن جميع الدول التي فرضت حظرًا علي هذه التظاهرات تعد طرفًا في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي يتيح هذا الحق باعتباره غير قابل للتفاوض.

2. الاحتجاز التعسفي لرافضي القصف علي غزة

احتجزت بعض الدول الأوروبية أفراد من جنسيات عربية مختلفة بسبب الخروج في تظاهرات لدعم القضية الفلسطينية، وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، اعتقلت شرطة باريس 43 شخص خرجوًا في تظاهرات لرفض القصف العشوائي المميت على قطاع غزة، بينما فرضت غرامات على 827 شخص. كما أمرت وزارة الداخلية الفرنسية بوضع الناشطة الفلسطينية مريم أبو دقة قيد الإقامة الجبرية لنحو 6 اسابيع في فندق بمدينة مارسليا بذريعة الشكوك حول انتمائها لتنظيم إرهابي، جدير بالذكر إن الأخيرة آتت لفرنسا للمشاركة في ندوة ثقافية بشأن حقوق المرأة. وفي المانيا يُحتجز تعسفيًا 190 شخص في الوقت الحالي بسبب الخروج في تجمعات تطالب بوقف العنف ضد المدنيين في قطاع غزة. كما أكدت وزارة الداخلية إنها سترحل كل من يدعم حركة حماس بحسب ما نطقت به وزيرة الداخلية كما أعتقلت المملكة المتحدة عدد من الأشخاص الذين اتخذوًا نفس النهج للتظاهر بذريعة ترديد شعارات "الجهاد" وذلك بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وفي الولايات المتحدة لا يزال محتجزًا أكثر من 150 متظاهرًا تظاهروًا في نيويورك تأييدًا لفلسطين، وبعد المطالبات بضغط بايدن على اسرائيل بوقف إطلاق النار في غزة،

صورة لإعتقال ناشطة دعت لوقف إطلاق النار علي المدنيين في غزة

علي جانب أخر، لم تعتقل قوات الأمن في الدول الأوربية ولا في الولايات المتحدة أي من المتظاهرين الذين خرجوًا لرفض هجمات الفصائل الفلسطينية علي منطقة غلاف غزة علي العكس فقد آمنت هذه القوات هذه التظاهرات وجري الموافقة علي طلبات التظاهر التي تقدمت بهَا الجهات المنظمة لهذه التظاهرات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا وإيطاليا وألمانيا ونظم هذه التظاهرات عدد من الحركات اليهودية ولم تشكو هذه الحركات من أي معاملة تعسفية اثناء تنظيم المظاهرات.

كان من الأحرى إذا كانت الدول الأوروبية تري إن ما قامت به الفصائل الفلسطينية ليس من أفعال المقاومة لرفض الاحتلال أن ترفض بدورها التظاهرات التي قامت بها المنظمات الداعمة لأوكرانيا مع بداية الحرب الروسية في فبراير 2022 لكن خطوات مماثلة لرفض الدعم الفلسطيني لم تحدث في سياق أوكرانيا بل على العكس شجع الاتحاد الأوروبي على تنظيم تجمعات وتظاهرات ومسيرات لرفض

ما وصـفوه "عدوانا" على أوكرانيا. إن هذا التعامل الإنتقائي مع حقوق عالمية غير قابلة للتجزئة يكشـف المعايير غير الموحدة التي تتبناهًا الولايات المتحدة والدول الغربية حتى لو كانت هذه المعايير تضـر بحقوق الإنسان الذي طالمًا تغنوا بها ودفعوا المليارات لإعمالها في دول مختلفة.

3. الفصل التعسفي من العمل لمؤيدي فلسطين

من بين التدابير التي قامت بهًا بعض الدول الغربية والتي تمثل حالة من السـياسـات الإنتقائية هو الإقدام على فصل بعض الموظفين الذين أبدوا تعاطفهم مع فلسطين بعد 7 أكتوبر 2023، حيث أقالت الحكومة الكندية طيار مصـري يدعي مصـطفي عزو والذي كان يعمل في الخطوط الجوية الكندية بعدما شـارك صـوراً لنفسـه وهو يشـارك في احتجاج في مدينة مونتريال ضـد العدوان الإسـرائيلي. وجاء قرار الفصل بعد أن شاركت مجموعة داعمة لإسرائيل صورة للطيار من حسابه في "إنستجرام"، وهو يتضامن مع فلسـطين. وعليه أقدمت الخطوط الكندية على فصـل عزو عن العمل في 9 أكتوبر 2023 بذريعة إن منشـوراته غير مقبولة في الوقت الذي منحت فيه بعض الشـركات في كندا أجازة أسـبوعية لبعض الأفراد من الجنسـية الإسـرائيلية الذين يعملون في شـركات تكنولوجية من أجل الاطمئنان على أفراد اسـرهم في اسـرائيل. في السـياق نفسـه، قدمت بعض الدول الأوروبية حوافز في العمل للأشـخاص من الجنسـية الأوكرانية بعد الحرب الروسـية على أوكرانيًا وتمثلت هذه الحوافز في الأجازة بمرتب وزيادة الأجور وتوفير سكن ملائم لبعض الأشخاص الذين عاشوًا في مناطق بعيدة عن محل عملهم.

ثانيا: كُن مع إسرائيل وإلا التزم الصمت

الحقيقة هي الضحية الأولي للحرب، هكذا يقال عن تداول المعلومات المضللة اثناء الحروب، وقد شوهد ذلك فعليًا بعد قيام الفصائل الفلسطينية بالهجوم المفاجئ علي اسرائيل في 7 أكتوبر حيث بدأت تروج وسـائل الإعلام والصـحف الغربية لروايات لم تكن حقيقية علي الإطلاق، ولعل الرواية الأكثر رواجًا بعد 7 أكتوبر هي المزاعم التي لم تثبت صحتهًا عن قطع الفصائل الفلسطينية رؤوس 40 طفل، وهي الرواية التي تبناهًا الرئيس الأمريكي جو بايدن في البداية ولكن بعد ذلك تراجع البيت الأبيض عنها بحجة إنه ليس ثمة تأكيد علي هذه الواقعة. جري نشـر الخبر في الأسـاس من قبل صـحفية اسـرائيلية تعمل في شبكة I24News التلفزيونية الإسرائيلية. وعندما جري الضغط عليها للحصول على مصادر للخبر، قالت

نيكول تسـيديك إنها سـمعت هذا الادعاء من الجنود. ولم تتمكن اسـرائيل من تأكيد هذا الادعاء حتي الآن.

ولا تزال وسـائل الإعلام الغربية الرئيسـية متمسـكة بالرواية الإسـرائيلية: والتي تتمثل في إن إسـرائيل كانت ضـحية هجوم إرهابي. وحاولت هذه الآلة الإعلامية وصـف ما حدث بإنه هجوم '11 سـبتمبر الإسـرائيلي' من أجل جذب مزيد من التعاطف مع إسـرائيل في ظل غياب كامل للرواية الأخري التي تتمثل اسـتمرار القصـف المُدمر علي قطاع غزة والذي يروح ضـحيتهًا مدنيين يوميًا بما في ذلك نسـاء وأطفال، وتباد فيه أحياء بأكملها. ومنذ 7 أكتوبر ووسـائل الإعلام الغربية والصـحف تحاول أن تروج للرواية الإسرائيلية رافضًا لأي روايات بديلة، وحتي عندمًا يقوم بعض الأشخاص الذين يعملون في هذه الوسائل الإعلامية والصحف بشكل فردي بطرح الرؤية الأخري يتعرضون للفصل التعسفي أو التحقيق. حيث زعمت تقارير أخري لم يتثني لمؤسـسـة ماعت التأكد من صـحتها إن قناة إم إس إن بي سـي " MSNBC " وهي محطة تلفزيونية إخبارية أمريكية تبث 24 سـاعة من الولايات المتحدة. قد أقالت ثلاث مذيعين مسـلميين يعملون في القناة. أما الأكيد إن صـحيفة" ذا جرديان البريطانية" قد أقالت رسـام الكاريكاتير "ستيف بل" والذي قضي نحو 41 عامًا في الصحيفة ذائعة الصيت وذلك على خلفية رسمه اعتبرتها الصحفية بإذعان من اسرائيل إنه معاد للسامية.

كما أحالت شبكة بي بي سي" BBC " ست من الصحفيين العاملين في فرع الشبكة في جمهورية مصر العربية بتهمة الانحياز للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى وقف التعامل مع صحفية اخري متعاونة مع الشبكة في بيروت للسبب نفسه. وتشمل قائمة الصحفيين الذين جري طلبهم للتحقيق كل من: محمود شليب، سالي نبيل، سلمى الخطاب بجانب الصحفي في القسم الرياضي بمكتب القاهرة عمرو فكري والصحفية المستقلة آية حسام في القاهرة والصحفيتين سناء الخوري وندى عبدالصمد من لبنان. إن هذه الإجرءات تتعارض مع جميع مدونات السـلوك الإعلامية كما تتعارض مع الحقوق الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي تتمثل في الحق في حرية تداول المعلومات والحق في حرية الرأي والتعبير.

ثالثا: القيود علي المحتوي الفلسطيني

تجلت ازدواجية المعايير بعد القصـف علي قطاع غزة في رفض منصـة فيسـبوك التابعة لشـركة ميتا المحتوي المؤيد لفلسطين وحذف هذا المحتوي في الوقت التي تسمح فيه برواج المحتوي الإسرائيلي،

وحذفت شركة "ميتا " الصفحة الخاصة بشبكة قدس الإخبارية (QNN) علي فيسبوك بحجة مكافحة المعلومات المضللة خلال حرب اسرائيل علي غزة، رغم إن الشبكة الإخبارية هي ناقل للممارسات اليومية لقوات الاحتلال الاسرائيلي التي تنقلهًا منصات مماثلة. وبإجراء مقارنة أخري وجدنًا إنه في بداية الحرب الروسية علي أوكرانيًا فقد سمحت شركة ميتا بما تشمله من منصات مثل فيسبوك وانستغرام برواج المحتوي الذي يحض علي العنف ضد روسيا ورئيسهًا فلاديمير بوتين.

صورة لسياسات فيسبوك في التعامل مع المحتوي الفلسطيني

وقد اتُهم فيسبوك بالتلاعب بالخوارزميات لإخفاء المحتوى المؤيد للفلسطينيين إلى الحد الذي جعل المستخدمين يلجأون إلى أساليب نشر غير عادية للتحايل علي هذه هذه الخوارزميات وتجاوزها. فالمسألة لم تتوقف عند حذف المحتوي فحسب، لكنها أمتدت لأكثر من ذلك وهو تقييد وصول المحتوي الداعم للمدنيين في قطاع غزة إلي الجمهور، حيث لاحظ مستخدمي منصة فيسبوك بجانب المدونين تراجع التفاعل مع المحتوي الخاص بإدانة القصف الإسرائيلي علي قطاع غزة وهي المسألة التي عزت لتقييد الوصول من قبل شركة فيسبوك لهذا المحتوي. ولم تقف المسألة فقط عند تقييد الوصول إلي المنشورات حيث انخفضت نسبة المشاهدات علي المحتوي المرئي الخاص بقطاع غزة مقارنة بالمحتوي الداعم لإسرائيل في الفيديوهات التي تبث علي فيسبوك.

وقد أطرت هذه السياسات المطورين في المنطقة العربية إلي ابتكار بعض الأدوات لتجاوز هذه القيود ومن بينهًا علي سبيل المثال "حذف النقاط من فوق الكلمات" حيث لا تستطيع خورازميات الفيسوك

التعرف عليها، مثال أخر تمثل في اســتبدال بعض الحروف في المحتوي المؤيد لفلســطين بحروف انجليزية

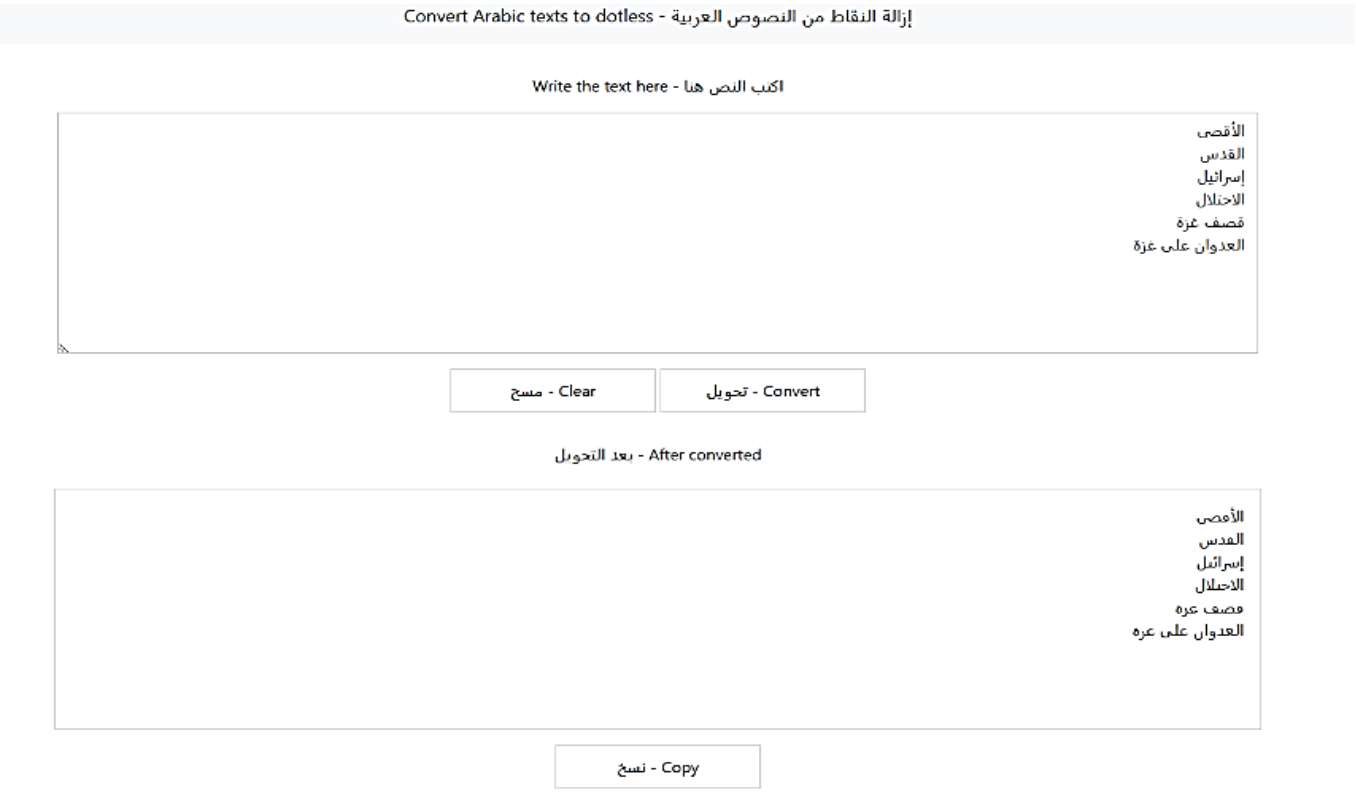

صورة لبعض الادوات البديلة للتحايل علي قيود فيسبوك

وحتى مع هذه المحاولات التي لجئ لهًا بعض المدونين لتجاوز القيود التي وضـعتها الشـركة الأم ميتا في منصـات مثل فيسـبوك وانسـتجرام، لا تزال هذه المحاولات لتقييد الوصـول للمحتوي الفلسـطيني متواصلة.

منصــة انســتجرام لم تكن أكثر اختلافًا عن فيســبوك، حيث أكدت بعض الحســابات المعروفة إن المحتوي الخاص بهم تراجع لأدني مســتوياته من حيث التفاعل. وشــملت القيود التي تعرض لهًا مستخدمي المنصة، عدم القدرة على نشر المحتوى، أو بث محتوي مرئي على إنستجرام، أو نشر مقاطع فيديو على فيسـبوك، أو حتى الإعجاب بمنشـورات داعمة لفلسـطين. بذريعة إن هذا المحتوي يخالف معايير المجتمع الخاصة بهذه المنصات وقد ارسلت منصة انستغرام اشعارات لمستخدمي المنصة تفيد بإن المحتوي الذين ينشـروه "يتعارض مع ارشـادات المنصـة بشـأن العنف أو المنظمات الخطرة" في إشـارة إلى سـياسـة شـركة ميتا ضـد المحتوى العنيف أو المعلومات المتعلقة بقائمتها الواسـعة من

الأشـــخاص والمجموعات المحظورة تماشـــيا مع فرض الرقابة على المحتوى الذي يروج "للجماعات الإرهابية المصـنفة فدراليا في الولايات المتحدة. كما تلقت الصـحفية الفلسـطينية فاتن علوان تحذيرات متكررة لإغلاق حسـابهًا على منصـة انسـتجرام بشـكل نهائي إذا واصـلت ترويج المحتوي الداعم للقضـية الفلسطينية والذي يدين قوات الأحتلال الإسرائيلي

لكن وبإجراء مقارنة بين المحتوي الفلســطيني وبين المحتوي الإســرائيلي نجد إن المنصــة ســمحت بالمحتوي الإسرائيلي الذي يحض على الانتقام من الفصائل الفلسطينية وفي بعض الوقت من المدنيين بزعم إن جميعهم ارهابين. في الوقت نفســه نجد إن شــركة ميتًا وبما تشــمله من منصــات انســتغرام وفيســبوك، لم تتبع نفس الســياســات عند بداية الحرب الروســية على أوكرانيا، حيث شــرعت منصــة فيسبوك بتوجيه مشرفيهًا علي ترويج المحتوي الخاص بـ" الهجوم الروسي علي أوكرانيا" وذلك لجذب أكثر عدد من المتعاطفين مع أوكرانيًا، الأكثر من ذلك إن الشــركة موّلت بعض المنشــورات الخاصــة بالمحتوي الأوكراني للســبب نفســه. الأكثر من ذلك إن فيســبوك رفعت القيود عن المحتوي الخاص بكتيبة آزوف وهي جماعة ارهابية شــاركت في القتال ضــد الاتحاد الروســي. اللافت في الأمر أيضــا، إن الوحدة المذكورة وهي تابعة للجيش الأوكراني كانت محظورة سـابقا بموجب سـياسـة الشـركة الخاصـة بالأفراد والمنظمات الخطرة. تزعم شركة ميتًا التي تضم فيسبوك وانستجرام إن المحتوي الفلسطيني يحض على العنف في الوقت الذي سـمحت فيه لبعض مسـتخدمي فيسـبوك وانسـتغرام بالدعوة إلى العنف فقط حال كان الاتحاد الروسي وجنوده بما يخدم الأجندة الغربية في أوكرانيا في سياسات توضح الإنحياز الواضــح لطرف دون أخر. كما ســمحت الشــركة وفقا لبريد إليكتروني داخلي مُرســل لمشــرفي المحتوي في فيســبوك وانســتجرام ببعض المنشــورات التي تدعو إلي قتل الرئيس الروســي بوتين أو الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو إن التباين الواضح في السياسات والإجراءات يؤكد إن المعايير المتبعة في هذه الشركة بما تحتويه علي منصات ليس من قبيل الصدفة لكنهًا سياسات موجهة توضح إزدواجية المعايير.

منصــة تيك توك، مارســت ايضــا ســياســات انتقائية في التعامل مع المحتوي الفلســطيني، مقارنة بالمحتوي الإســرائيلي حيث تلقي مجموعة من الصــحفيين الذين ينقلون المحتوي الفلســطيني على منصـة تيك توك تحذيرات بإغلاق حسـابتهم على تيك توك بذريعة خرق المعايير المجتمعية في الوقت الذي انتشــر فيه المحتوي الإســرائيلي بكثافة، وعزت بعض التقارير هذه المعايير المزدوجة التي اتبعهًا

تيك توك إلى تهديد الاتحاد الأوروبي للمنصة بالإغلاق حال سمحت بالترويج لدعم الفصائل الفلسطينية. وقد افادت المنصة بحذف أكثر من 500 ألف مقطع فيديو وأغلقت 8 آلاف بث مباشر مرتبطة بالصراع بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، بعد أيام من تحذير الاتحاد الأوروبي الذي نبه الشركة بضرورة مواجهة المحتوى غير القانوني. بما يتفق مع قانون الخدمات الرقمية الجديد للاتحاد الأوروبي. كما أغلقت منصة تيك توك بعض الحسابات التي عرضت خسائر الاقتصاد الإسرائيلي بعد الحرب على قطاع غزة.

صورة لإغلاق بعض الحسابات التي عرضت خسائر الاقتصاد الإسرائيلي

الاستنتاجات والتوصيات

يمكن الجزم بإن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية مارست منذ بداية القصف علي قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023 معايير مزدوجة وانتقائية ممثلة في السماح بالتظاهر لمؤيدي اسرائيل بينما رفض التظاهرات الداعية لوقف القصف علي المدنيين في قطاع غزة أو دعم فلسطين والأكثر من ذلك احتجاز بعض من شاركوًا في هذه التظاهرات، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الأساسية وبينها الحق في التجمع السلمي والحق في حرية الرأي والتعبير وهي حقوق غير قابلة للتجزئة وعالمية أي لا يمكن منحها لمجموعة من الأشخاص وانتزاعهًا من أخرين. إن هذه المعايير المزدوجة لم تقف عند عند عتبة الدول بل تجاوزتهًا لتصل إلى وسائل الأعلام والصحف الغربية والتي عزمت منذ القصف على غزة على الترويج لرواية واحدة هي إن اسرائيل هي الضحية بينما العكس هو السائد فالمدنيين الذين يقتلون كل يوم لأكثر دليل علي ذلك. وقد اتبعت شركات التكنولوجية ايضا سياسات غير عادلة

وانتقائية وأكالت بمكيلين في التعامل مع المحتوي الفلســطيني من جانب والإســرائيلي والأوكراني من جانب أخر ولعل هذا دليل أخر على هذه الشركات لا تملك استقلالية كافية كما تحاول أن تصور نفسها.

توصي ماعت بالآتي

- **ضــرورة وقف الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة فورًا المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين في التعامل الحرب على قطاع غزة؛**
- **ضـرورة اتباع شـركات التكنولوجية سـياسـات عادلة وغير انتقائية في التعامل مع المحتوي الفلسطيني على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وانستغرام؛**
- **النظر في وقف التحذيرات التي تحال إلى صـانعي المحتوي والمدونين العرب الذين يروجون للقصف على قطاع غزة والانتهاكات في حق النساء والأطفال؛**
- **التوقف عن الفصـل التعسـفي للأشـخاص المتعاطفين مع غزة وعودتهم إلى العمل بأسـرع وقت ممكن.**